

الجمعية العامة الدورة الرابعة والستون
البند ٥٣ (أ) من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩

[بناء على تقرير اللجنة الثانية (A/64/420/Add.1)]

١٩٧/٦٤ - تسخير التكنولوجيا الزراعية لأغراض التنمية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ١٩٠/٦٢ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ بشأن تسخير التكنولوجيا الزراعية لأغراض التنمية،

وإذ تشير أيضا إلى إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية^(١) و جدول أعمال القرن ٢١^(٢) وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١^(٣) وإعلان جوهانسبرغ بشأن التنمية المستدامة^(٤) وخطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ("خطة جوهانسبرغ للتنفيذ")^(٥)،

وإذ تشير كذلك إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥^(٦)،

وإذ تشير إلى قرارها ٢٣٥/٦٣ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ بشأن التنمية الزراعية والأمن الغذائي،

(١) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويب)، القرار ١، المرفق الأول.

(٢) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

(٣) القرار د١ - ٢/١٩، المرفق.

(٤) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٥) المرجع نفسه، القرار ٢، المرفق.

(٦) انظر القرار ١/٦٠.



وإذ تنوّه بالعمل الذي اضطلعت به لجنة التنمية المستدامة، وبخاصة في دوريتها السادسة عشرة والسابعة عشرة، وإذ توجه الانتباه إلى التركيز على موضوع المسائل المتصلة بالزراعة، وإذ تشي على دعوة اللجنة إلى زيادة الاستثمارات في البحوث المتعلقة بالتدريب وتطويره، وبخاصة ما يتعلق منها بالممارسات والتكنولوجيات المستدامة، بما فيها التكنولوجيات الزراعية، وإلى الإسراع بنقل ونشر هذه التكنولوجيات والمعلومات والأساليب والممارسات كمي تصل إلى جميع المستخدمين، بمن فيهم المزارعون والنساء والشباب والشعوب الأصلية والقاطنون في المناطق الريفية النائية،

وإذ تقر بالأعمال التي تضطلع بها فرقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بأزمة الأمن الغذائي العالمية التي أنشأها الأمين العام في عام ٢٠٠٨، وبإطار العمل الشامل^(٧) الذي أعدته، وبخاصة دعوتها إلى زيادة الاستثمارات في تطوير التكنولوجيا الزراعية، وكذلك نقل التكنولوجيات القائمة واستخدامها، حسب الاقتضاء، لفائدة صغار المزارعين على وجه الخصوص كوسيلة لتحقيق الأمن الغذائي العالمي والحد من الفقر،

وإذ تشير إلى مؤتمر القمة العالمي المعني بالأمن الغذائي الذي دعت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة إلى عقده في روما في الفترة من ١٦ إلى ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، وإذ تؤكد الدور الحيوي للتعاون الدولي في تقدم التكنولوجيات الزراعية وتطبيقها،

وإذ ترحب بالتزام مجموعة البلدان الثمانية وأكثر من خمسة وعشرين بلدا ومنظمة في البيان المشترك المتعلق بالأمن الغذائي العالمي، المعتمد في لاكويلا، إيطاليا في ١٠ تموز/يوليه ٢٠٠٩^(٨)، بالعمل على تحقيق هدف تعبئة ٢٠ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة على مدى ثلاث سنوات لأغراض التنمية الزراعية المستدامة،

وإذ تعيد تأكيد التزامها بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وإذ تعترف بما يمكن أن يكون للأخذ بالتكنولوجيات الزراعية من فائدة في تحقيق تلك الأهداف، بما في ذلك القضاء على الفقر المدقع والجوع وتمكين المرأة وضمان الاستدامة البيئية،

وإذ يساورها القلق إزاء التقدم البطيء حتى الآن في تحقيق الأهداف المذكورة أعلاه، وبخاصة لأن أفريقيا لا تزال القارة الوحيدة التي لا تسير في اتجاه تحقيق أي من أهداف إعلان الأمم المتحدة للألفية^(٩) بحلول عام ٢٠١٥، وإذ تسلّم بضرورة تكثيف الجهود التي

(٧) متاح على: www.un.org/issues/food/taskforce/cfa.shtml.

(٨) متاح على: www.ifad.org/events/g8.

(٩) انظر القرار ٢/٥٥.

ييدلها المجتمع الدولي سعيًا منه إلى تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليًا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية،

وإذ تقوّر بأهمية صغار المزارعين وإمكاناتهم في زيادة الإنتاج الزراعي وتحقيق النمو الاقتصادي والحد من الفقر،

وإذ تؤكّد الدور الحاسم للمرأة في القطاع الزراعي ومساهمتها في تعزيز التنمية الزراعية والريفية وتحسين الأمن الغذائي والقضاء على الفقر في الريف، وإذ تؤكّد كذلك أن إحرار تقدم ملموس في مجال التنمية الزراعية يستوجب التركيز على دعم المرأة وتمكينها،

وإذ تنوّه بدور المجتمع المدني والعمل الذي يقوم به في تعزيز التقدم في البلدان النامية وفي التشجيع على استخدام التكنولوجيا الزراعية المستدامة وتدريب صغار المزارعين وفي زيادة التوعية وفي توفير المعلومات ونشرها،

وإذ تدرك ما للأزمة المالية والاقتصادية العالمية، إضافة إلى التحديات العالمية الأخرى، من أثر سلبي في الأمن الغذائي والتنمية، وبخاصة في القطاع الزراعي، مما يؤثر سلبيًا في أضعف الفئات وقد يؤدي إلى تراجع التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية،

وإذ تضع في اعتبارها الحاجة المتزايدة إلى الابتكار في مجال الزراعة وإنتاج الأغذية من أجل التصدي للتحديات المطروحة لأسباب عدة، منها تغير المناخ ونضوب الموارد الطبيعية وشحتها والتحضر والعولمة، وإذ تعترف بأن التكنولوجيا الزراعية المستدامة يمكن أن تسهم إسهامًا كبيرًا في تكييف الزراعة مع تغير المناخ وتدهور الأراضي والتصحر، والمساعدة على تخفيف حدة الآثار السلبية لذلك،

وإذ تؤكّد أهمية التعاون وتبادل المعلومات ونشر نتائج البحوث المتعلقة بالتكنولوجيا الزراعية، وكذلك التشاور على نطاق واسع عند تحديد برامج البحوث العالمية والإقليمية والوطنية، وإذ تلاحظ، في هذا الصدد، الدور القيم لمنظمات منها المنتدى العالمي للبحوث الزراعية والمنظمات المنتسبة له أو المرتبطة به،

١ - **ترحب بتقرير الأمين العام عن تسخير التكنولوجيا الزراعية لأغراض التنمية^(١٠)؛**

٢ - **تهيب بالدول الأعضاء ومؤسسات الأمم المتحدة المعنية بذل مزيد من الجهود لتطوير ونشر التكنولوجيا الزراعية المستدامة المناسبة، وبخاصة في البلدان النامية ومعها، بمقتضى شروط عادلة وشفافة ومتفق عليها بصورة متبادلة، ودعم الجهود الوطنية من**

(١٠) A/64/258.

أجل تشجيع استخدام الخبرات والتكنولوجيات الزراعية المحلية والنهوض بالبحوث في مجال التكنولوجيا الزراعية وتمكين الفقراء في الريف، نساء ورجالاً وشباباً، من زيادة الإنتاجية الزراعية المستدامة وتعزيز الأمن الغذائي؛

٣ - **توجه الانتباه** إلى الدور الحاسم للمرأة في القطاع الزراعي، ومن ثم تهيب بالدول الأعضاء تعزيز ودعم حصول المرأة بصورة أفضل على المعلومات والخبرات والمعدات اللازمة في مجال التكنولوجيا الزراعية ومشاركتها في منتديات صنع القرار في هذا المجال؛

٤ - **تؤكد** أهمية دعم وتعزيز البحوث في مجال تحسين وتنويع أصناف المحاصيل، وكذلك دعم إنشاء النظم الزراعية وممارسات الإدارة المستدامة، بغية جعل الزراعة أكثر قدرة على التكيف إزاء الإجهاد البيئي والقيام، بوجه خاص، بجعل المحاصيل أكثر قدرة على تحمل هذا الإجهاد، بما في ذلك الجفاف وتغير المناخ، على نحو يتسق مع الأنظمة الوطنية والاتفاقات الدولية ذات الصلة؛

٥ - **تؤكد أيضاً** أهمية استخدام الموارد المائية وإدارتها بصورة مستدامة لزيادة الإنتاجية الزراعية وكفالتها، وتدعو إلى بذل المزيد من الجهود لتعزيز توفير مرافق الري وصيانتها على نحو سليم، وإلى الأخذ بتكنولوجيا الاقتصاد في استهلاك الماء، واضعة في اعتبارها الأثر المحتمل لتغير المناخ في الموارد المائية؛

٦ - **تشجع** الدول الأعضاء والمجتمع المدني والمؤسسات العامة والخاصة على إقامة شراكات لدعم الخدمات المالية وخدمات السوق، بما في ذلك الخدمات المتعلقة بالتدريب وبناء القدرات والهياكل الأساسية والإرشاد المقدمة للمزارعين، وبخاصة صغار المزارعين، وتدعو جميع أصحاب المصلحة إلى بذل مزيد من الجهود لإتاحة التكنولوجيات الزراعية المستدامة المناسبة بأسعار معقولة لصغار المزارعين؛

٧ - **تهيب** بالدول الأعضاء جعل التنمية الزراعية المستدامة جزءاً لا يتجزأ من سياساتها واستراتيجياتها الوطنية، وتلاحظ الأثر الإيجابي الذي يمكن أن يؤديه في هذا الصدد التعاون بين بلدان الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وتحث الهيئات المعنية في منظومة الأمم المتحدة على إدراج عناصر التكنولوجيا والبحث والتطوير في مجال الزراعة في الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛

٨ - **تطلب** إلى مؤسسات الأمم المتحدة المعنية، بما فيها منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، تشجيع ودعم وتيسير تبادل الخبرات فيما بين الدول الأعضاء بشأن سبل القيام على نحو مستدام بتوسيع المساحات المزروعة

وزيادة فرص التنمية الزراعية عن طريق التكنولوجيات التي تسمح بتعافي التربة وتحسين خصوبة التربة وزيادة الإنتاج الزراعي في ظروف بيئية صعبة؛

٩ - **تؤكد** الدور الفعال للتكنولوجيا الزراعية في تعزيز التنمية المستدامة وفي تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وتهيئ، بالتالي، بالدول الأعضاء دعم البحث والتطوير في مجال الزراعة المستدامة وتشجع الهيئات الدولية المعنية على القيام بذلك، وتدعو، في هذا الصدد، إلى مواصلة تقديم الدعم لنظام البحوث الزراعية الدولية، بما في ذلك الفريق الاستشاري للبحوث الزراعية الدولية والمنظمات الدولية المعنية الأخرى؛

١٠ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والستين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار.

الجلسة العامة ٦٦

٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩